مسوِّغات تناوب ركني الإسناد الاسمي على الكلمة الواحدة في القرآن

د/ محمد حسام عبدالتواب عبدالمجيد عبدالرحيم

أستاذ العلوم اللغوية المساعد – كلية الآداب – جامعة بنى سويف

أستاذ العلوم اللغوية المساعد – كلية الآداب – جامعة الجوف

ملخَّص:

يهدف هذا البحث المعنون بـــ "مسوِّغات تناوب ركني الإسناد الاسميّ على الكلمة الواحدة في القرآن" إلى بيان مسوِّغات تناوب ركني الإسناد الاسميّ على الكلمة القرآنيَّة الواحدة، فرغم تفرقة النحاة بين ركني الإسناد الاسميّ (المسند إليه والمسند)، يصعب الحكم القطعيّ على الكلمة الواحدة بأنَّها مسند إليه فقط أو مسند فقط في الجملة القرآنيَّة؛ إذْ يكون المسند إليه مسندًا، كما يكون المسند مسندًا إليه في آنٍ واحد في الكلمة القرآنيَّة في الموضع القرآنيّ الواحد.

ويُردُّ هذا التناوب الإسناديّ الاسميّ على الكلمة القرآنيَّة إلى مجموعة من المسوِّغات الرئيسة، بعضها موقعيَّة، وبعض نحويَّة، وبعضها دلاليَّة، وبعضها مرده إلى التقدير... وهذه المسوِّغات هي: الحريَّة الموقعيَّة، وتعدُّد تقدير المحذوف، والتضافر القرائنيّ، واتِّفاق المسند إليه مع المسند لفظًا ومعنى.

ويسهم في هذا التناوب الإسناديّ مسوِّغات فرعيَّة داخليَّة، بعضها دلاليَّة، وبعضها نحويَّة ... ومنها: تعدُّد الدلالات، وتعدُّدد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد، وقرينة الإعراب، والوحدة الإعرابيَّة؛ أي اشتراك المسند إليه والمسند في التركيب الإسناديّ الاسمي في نوع واحد من الإعراب وهو الرفع.

الكلمات المفتاحية: التناوب – الإسناد – الحذف – الرتبة – التضافر القرائنيّ.

Abstract:

This research aims to explain the justifications for alternating two parties of nominal isnad on a single Qur'anic word. Despite the grammarians' distinction between two parties of nominal isnad, it is difficult to definitively rule on a single word that it is musnad to it only or musnad only in the Qur'anic sentence; As musnad to it is the musnad, just as musnad is musnad to it at the same time in the Qur'anic word in same place.

This nominal isnad alternation is Back to the main justifications: positional, the multiplicity of context, and the agreement of musnad with musnad to it in word and meaning.

This alternation is aided by internal sub-justifications, such as: the multiplicity of semantics, the multiplicity of functional meanings of same building, the presumption of syntax, and the syntactic unit; that is, the participation of musnad with musnad to it in the nominal predicate structure in one type of inflection, which is the nominative.

Keywords: alternation - Al esnad - deletion - rank - , the multiplicity of context.

تمهيد:

صرَّح النحاة القدماء منذ سيبويه في متون مؤلفاتهم بأنَّ قرينة الإسناد هي الركيزة التي تقوم عليها الجملة العربيَّة؛ فهي بؤرتها ومحورها وأساسها، ثمَّ أفاض اللغويُّون المحدثون في هذه القرينة، التي تعدُّ اللبنة الأولى في بناء الجملة.

وقد غرث سيبويه بذور اللابديَة الإسناديَّة في الجملة العربيَّة؛ فلا بدَّ للإسناد من ركنين هما المسند والمسند إليه؛ وفي الإسناد الاسميّ خاصَّة، يأتي المسند إليه (المبتدأ) ثم يُبنى عليه المسند (الخبر)، مع الوحدة الإعرابيَّة (الرفع).

بيَّن سيبويه أنَّ المسند والمسند إليه، كالاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، لا يَغني أحدهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلِّم منه بدًّا[١]، فبين الركنين افتقار نحويّ غير متأصِّل، أو تضام تركيبيّ أو تلازم نحويّ.

وقد عارضت بعض الدراسات اللغويَّة الحديثة هذه (اللابديَّة) الإسناديَّة وعدّوها من تأثير المنطق في النحو العربيّ، كما أنَّها وقفت من الإسناد وقفات متباينة؛ إذ ميَّزت بين نوعين من الإسناد، الأوَّل: مقبول لما فيه من الوضوح والبساطة بعيدًا عن التكلّف، أمَّا الثاني: فقد رأوا فيه قسريَّة وسطوة في تطويع الكلام ليتماشى وأركان الإسناد.[٢]

يعتمد الربط بين معنيين في الأساس على عملية تداعي المعاني وائتلاف المعنيين، وعلاقة الارتباط بطريق الإسناد هي بؤرة الجملة أو نواتها؛ ومن ثمَّ فالإسناد نواة الجملة؛ لكونه أهم علاقة فيها[٣]، فهو قرينة معنويَّة[٤]، قوامها المُسنَد والمُسنَد إليه، لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالابتداء يُذكَر للسامع ليتوقَّع ما يُخبر به عنه، وتكون الفائدة له في الخبر، أو يكون الخبر هو الجزء المستفاد من الجملة؛ فيصحَّ معنى الكلام.[٥]

---

(١) انظر: كتاب سيبويه، ٢٣/١.
(٢) انظر: أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية، ص١٣، ١٥.
(٣) انظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص١٦١، ١٦٤.
(٤) انظر: العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث، ص٣٣.
(٥) انظر: المقتضب، ١٢٦/٤، والمقرب، ٨٢/١.

كما أشار اللغويّون المحدثون إلى إدامة الإسناد في الجملة الاسميَّة، وهو إنشاء علاقة سرمديَّة بين المتساندين بإبطال كلّ نسبة بين زمن الاتصاف بالحدث وزمن التكلم عنه.(٦)

فالإسناد تعليق خبر بمخبر عنه(٧)، والفائدة تحصل بإسناد خبر إلى مخبر عنه(٨)، أو هو عمليَّة ذهنيَّة تربط المسنَد بالمسنَد إليه.(٩)

فثمَّة علاقة ذهنيَّة معنويَّة بنائيَّة بين ركني الإسناد الاسميّ، قوامها المسند إليه والمسند، أسند فيها المسند إلى المسند إليه تحكمهما قرائن لفظيَّة ومعنويَّة، وبينهما وحدة إعرابيَّة، وهما معًا يمثِّلان وحدة لغويَّة جمليَّة متماسكة.

وقد أقرَّ النحويُّون قديمًا وحديثًا أنَّ المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة(١٠)، فمكمن الفائدة في المسند وهو الخبر، ومن خلالها يفرّق بينه وبين المسند إليه؛ والبحث الحالي يبيِّن أنَّ الكلمة القرآنيَّة الواحدة تصلح مسندًا إليه ومسندًا في التركيب الإسناديّ الاسميّ في آنٍ واحد؛ تبعًا لفئة من المسوِّغات؛ فتحوي هذه الكلمة فائدتي الابتداء والإخبار في آنٍ واحد.

ولا غرو أن ترتبط قرينة الإسناد بالموقع الإعرابيّ؛ إذْ هو الوظيفة النحويَّة التي تشغلها الكلمة في سياق الكلام أو في منظومة الجملة كالمبتدئيَّة والخبريَّة.(١١)

وفي القرآن تتعدّد الوظائف النحويَّة للمفردات ولهذا التعدُّد قيم دلاليَّة؛ إذ يُجنح إليه لغرض دلاليّ معيَّن، يتنوَّع تبعًا لاختلاف مقاصد المتكلِّم، وعلاقته بسياق الحال والمقام.(١٢)

ويرتكز البحث الحاليّ على بيان المسوِّغات الرئيسة لتناوب ركني الإسناد على الكلمة القرآنيَّة الواحدة، وهي: الحرية الموقعيَّة، وتعدُّد تقدير المحذوف، والتضافر القرائنيّ

(٦) انظر: الوسائط اللغوية اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص٧٧٤.
(٧) انظر: التذييل والتكميل، ٣١/١، ٣٢.
(٨) انظر: شرح المفصل للزمخشري، ٨٦/١.
(٩) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٣١.
(١٠) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ١٢٥/١.
(١١) انظر: دراسات في الإعراب، ص١٠٨.
(١٢) انظر: ظاهرة تعدُّد الوظيفة النحويَّة في التركيب اللغوي (الخبر – الحال – النعت)، ص٢.

المزدوج والمتعدِّد، واتِّفاق المسند إليه مع المسند لفظًا ومعنى، إضافة إلى المسوِّغات الفرعيَّة، التي تسهم في ذلك.

المسوِّغ الأوّل: الحريَّة الموقعيّة:

تنعم الكلمات القرآنيَّة بالحريَّة الموقعيَّة تقديمًا وتأخيرًا، أو اللامحدوديّة المواقع في اللغة العربيّة، وهي عكس الموقعيَّة المحدودة أو الجمود الموقعيّ.

فيصحُّ تقدير الكلمة الواحدة المذكورة مسندًا في تخريج، ومسندًا إليه في تخريج آخر، هذان التقديران تمخّضت عنهما آراء المفسِّرين حسبما ورد من مسوِّغات، مثل: اقتضاء سياق الآيات، وما تسمح به الدلالات، ومن هذه المسوِّغات الحريَّة الموقعيَّة للكلمات أو قرينة الذكر.

وقد سمَّى تمام حسان ذلك: تعدُّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، فالاسم المرفوع مبنى صالح لأن يكون مبتدأ أو خبرًا(١٣)، كما بيَّن أنَّ قرينة التضام يدخل تحتها التلازم، الذي يتفرَّع منه المبنى الوجودي أو الذكر.(١٤)

ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾ **البقرة: ١- ٢**

موضع (ذلك) رفع إمَّا على خبر (الم) و(الكتاب) عطف بيان و(لا ريبَ فيه) في موضع الحال؛ أي هذا الكتاب حقًّا أو غير ذي شك، وإمَّا على أنّ (ذلك) مبتدأ و(الكتابُ) خبره و(لا ريبَ فيه) حال، ويجوز أن يكون (الكتابُ) عطف بيان، و(لا ريبَ فيه) الخبر.(١٥)

- **المبتدأ (الم) + الخبر (ذلك).**
- **المتبدأ (ذلك) + الخبر (الكتاب / لا ريب فيه).**

ويُردُّ تناوب ركني الإسناد الاسمي على كلمة (ذلك) في الآية إلى اشتراك المبتدأ والخبر في نوعٍ واحدٍ من الإعراب وهو الرفع، وعلامة واحدة، ويسمح النصّ القرآني

(١٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٦٣، ١٦٥.
(١٤) انظر: اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص٢٢١.
(١٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن، ١٥/١.

بتعدُّد المعنى الوظيفي (المبتدأ – الخبر) للمبنى الوجوديّ الواحد (ذلك)، توازيًا مع صحَّة المعنى واستقامته.

وبذلك يكون في الكلام بنيتان اسميَّتان قوامهما ذكر المسند إليه والمسند، الأولى: (الم ذلك)، والثانية: (ذك الكتاب) وهما بنيتان سطحيَّتان لا بنية عميقة لهما؛ فليست كلّ بنية سطحيَّة في كلام العرب منشأها بنية عميقة؛ إنما قد يكون الكلام بنية واحدة سطحيَّة ظاهرة لا لبس فيها ولا غموض ولا تقدير ولا تأويل ولا حذف ولا إضمار ولا تقديم ولا تأخير، وهذا أصل البنى اللغويَّة جمعاء.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا ﴿١٣٩﴾ ﴾ **الأنعام: ١٣٩**

خرَّج بعض النحاة رفع (خالصةٌ) على الابتداء وخبره (لذكورنا)(١٦)، وخرَّجه آخرون على أنَّه خبر للمبتدأ (ما) الموصولة.(١٧)

- **المبتدأ١ (ما) + [المبتدأ٢ (خالصةٌ) + الخبر (لذكورنا)].**
- **المبتدأ (ما) + الخبر (خالصةٌ).**

المعنى، على التقدير الأوّل، الذي في بطون هذه الأنعام (خالصةٌ لذكورنا)، وعلى التقدير الثاني: الذي في بطون هذه الأنعام خالصةٌ (وهو لذكورنا).

وبذلك يكون في الكلام بنيتان اسميَّتان، قوامهما ذكر المسند إليه والمسند، الأولى: (ما في بطون هذه الأنعام خالصةٌ لذكورنا)، والثانية: (ما في بطون هذه الأنعام خالصةٌ)، وهما بنيتان سطحيَّتان لا بنية عميقة لهما.

(١٦) انظر: إعراب القرآن، للنحّاس،٣٩٦/١.
(١٧) انظر: البيان،٣١١/١، والتبيان، ص٥٤٢، والمُحَرَّر الوجيز،٣٥١/٢.

إنَّ صحَّة التقدير الثنائيّ للكلمة المذكورة، وصحَّة تعدُّد المعنى الوظيفيّ (المبتدأ – الخبر) للمبنى الوجوديّ (خالصة)، نتج عنه تناوب ركني الإسناد على كلمة (خالصة).

ويعضِّد ذلك قراءة (خالصُهُ) بالرفع مضافًا إلى ضمير الهاء العائد على (ما)، ومعناه ما خلص وخرج حيًّا، على أنَّه بدل من (ما)، أو مبتدأ خبره (لذكورنا) والجملة خبر (ما).[١٨]

يتبيَّن مما سبق أنَّ مسوِّغات تناوب ركني الإسناد على كلمة (خالصة) في الآيـــة تكمن في صحَّة المعنى واستقامته مع الحريَّة الموقعيَّة للكلمة، فصحَّ وقوع الكلمة مســـندًا إليه ومسندًا أو مبتدأ وخبرًا في آنٍ واحدٍ، وهذا من طبيعة اللغة ومرونتها، ويعضِّد ذلك ما ورد من قراءات قرآنيَّة.

(١٨) قراءة ابن عباس وأبي رزين وعكرمة وابن يعمر وأبي حيوة والزهري، انظر: معاني القرآن، للفرّاء،٣٥٨/١، والمحرَّر الوجيز، ٣٥٢/٢، والبحر المحيط، ١٣٤/١، ١٣٥.

المسوِّغ الثاني: تعدُّد تقدير المحذوف:

أجاد اللغويّون قديمًا وحديثًا في ثقل متون مؤلّفاتهم بالكتابة عن الحذف في كلام العرب، وجانبهم الصواب فيما يستحقُّ الإجادة لما في الحذف من أغراض وإفادة؛ فالحذف في مواضعه؛ لوجود الدليل ووضح المعنى وأمن اللبس، ووضوح المحذوف في البنية العميقة؛ فهو لذلك كلِّه من العدم المقدَّم على الوجود.

وقد عدّ ابن جني الحذف من شجاعة العربيَّة، ومنه حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة؛ لوجود الدليل على المحذوف.(١٩)

وهو عند الجرجانيّ باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه السحر، ترك الذكر به أفصح من الذكر، ومنه حذف المبتدأ؛ فربَّ حذفٍ هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد.(٢٠)

فالدلالة على المحذوف جعلته في حكم الملفوظ به المذكور وأنزلته منزلته البتَّة وإن لم يوجد في اللفظ غير أنَّ دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، إلاَّ أن يعترِض هناك من صِناعة اللفظ ما يمنع منه(٢١)؛ ومن ثمَّ تغني قرائن الأحوال عن اللفظ، ومن ذلك حذف المبتدأ والخبر.(٢٢)

إنَّ البنية السطحيَّة للجملة العربيَّة لها على مستوى البنية العميقة ركنان، هما: المسند إليه والمسند، قد يحذف أحدهما، وبتطبيق القاعدة التحويليَّة الجوازيَّة على الجملة العربيَّة يكون الركن الإسناديّ المحذوف مدركًا على مستوى البنية العميقة.(٢٣)

كما أنَّ الحذف والاختصار نهج التنزيل في غرابة نَظْمه(٢٤)؛ ففيه حذف المبتدأ تارة، والخبر تارة أخرى(٢٥)، وهذا دليل على معاني القرآن الكثيرة في الكلمات القليلة،

(١٩) انظر: الخصائص، ٣٦٠/٢.
(٢٠) انظر: دلائل الإعجاز، ص١٤٦، ١٥١.
(٢١) انظر: الخصائص، ٢٨٤/١، ٢٨٥، ٢٨٨.
(٢٢) انظر: الأشباه والنظائر في النحو، ٣٠١/٢.
(٢٣) انظر: نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية، ص٩.
(٢٤) انظر: الكشَّاف،٢٦٢/٦.
(٢٥) انظر: الخصائص، ٢٦٢/٢.

ولولا إيجازه لكان أداء ما يتضمَّنه من المعاني أضعاف مقدار القرآن، فالحذف وارد في القرآن؛ لوجود ما يدلُّ على المحذوف من لفظٍ أو سياق.(٢٦)

ويراد بقرينة السياق نظم الكلام وما يشتمل عليه من دلائل تحدِّد إعراب الكلمة التي اقترنت بها.(٢٧)

جاز في التركيب الإسناديّ الاسميّ في القرآن تقدير أحد ركني الإسناد أو حذفه، ولم يضق السياق على تحديد الركن المحذوف؛ فتناوب ركنا الإسناد الاسميّ على الكلمة الواحدة مذكورة كانت أو محذوفة.

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴿١٨﴾﴾ **يوسف:١٨**

خرَّج بعض النحاة (فصبرٌ) على الابتداء، وخبره محذوف، تقديره: فصبرٌ جميلٌ أمثلُ من غيره(٢٨)، أو أولى بي(٢٩)، أو لي أو عندي(٣٠)، وجاز الابتداء بالنكرة؛ لكونه موصوفًا.(٣١)

وخرَّجه آخرون على أنَّه خبر مبتدأٍ محذوف دلَّ عليه السياق، قدَّره قُطْرُب من جنس الخبر؛ فصبري صبرٌ جميلٌ(٣٢)، وقدَّره الزجَّاج، على مذهب الخليل وأصحابه، عامًّا، ليس من جنس الخبر؛ فشأني صبرٌ جميلٌ، أو الذي أعتقده صبرٌ جميلٌ.(٣٣)

- **المبتدأ (فصبرٌ) + الخبر المحذوف (أمثلُ / أولى / لي / عندي).**
- **المبتدأ المحذوف (فصبري / فشأني / الذي أعتقده) + الخبر (صبرٌ).**

يتَّضح أنَّ التوسُّع في المعنى وتعدُّد تقدير الركن الإسناديّ المحذوف أسهم في تناوب ركني الإسناد الاسميّ على كلمة (فصبرٌ)، فجاءت مسندًا إليه في تقدير ومسندًا في تقدير آخر، كما تجلَّى دور المذهب النحويّ في تعدُّد تقدير المحذوف؛ فتقدير المبتدأ

(٢٦) انظر: التحرير والتنوير،١٢٢/١.
(٢٧) انظر: دراسات في الإعراب، ص١٠٣.
(٢٨) انظر: البيان،٤١٦/٢، والتبيان، ص٧٢٦، والكشّاف،٢٦٣/٣.
(٢٩) انظر: تفسير القرطبيّ،٢٩٠/١١.
(٣٠) انظر: التبيان، ص٧٢٦.
(٣١) انظر: الكشّاف،٢٦٣/٣.
(٣٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج،٧٨/٣، وإعراب القرآن، للنحّاس،١٣/٢، والبيان،٤١٦/٢.
(٣٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج،٧٨/٣.

المحذوف تردَّد بين العموم والخصوص تبعًا لمذاهب النحاة واجتهاداتهم؛ فهو لفظ عام عند الخليل وأصحابه، وخاص من جنس الخبر عند قُطرُب.

وفي التركيب الإسناديّ الاسميّ بنيتان أداتهما الحذف، الأولى: حذف منها المسند إليه، التقدير: (فصبرٌ جميلٌ أمثل أو أولى أو لي أو عندي)، والأخرى: حذف منها المسند، التقدير: (فصبري / فشأني / الذي أعتقده صبرٌ جميلٌ)، والمعنى واحد في البنيتين، أي يستوي في ذلك المسند إليه والمسند دون مزية لأحدهما على الآخر.

المسوِّغ الثالث: التضافر القرائنيّ:

يعدُّ التضافر القرائنيّ مسوِّغا من مسوِّغات تناوب ركني الإسناد على الكلمة الواحدة في القرآن، والتضافر نوعان، أوَّلهما: التضافر المزدوج الذي يجمع بين قرينتين، وآخرهما: التضافر المتعدِّد الذي يجمع بين ثلاث قرائن أو أكثر.

فعلاقة الإسناد لا تكفي بذاتها للوصول إلى المراد دون معزل عن غيرها من القرائن الأخرى، لفظية كانت أو معنويَّة؛ فكلّ قرينة تسهم بقدر في معنى التركيب.

لقد أكَّد تمام حسَّان على علاقة الإسناد بوصفها قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعا هي ظاهرة (تضافر القرائن)؛ لأن ذلك يتنافى مع مبدأ تعدُّد المعاني الوظيفيَّة للمبنى الواحد(٣٤)، فالقرائن تتضافر عند إيضاح المعنى الوظيفيّ النحويّ.(٣٥)

أوَّلاً: التضافر المزدوج:

يُردّ تناوب ركني الإسناد الاسميّ على الكلمة الواحدة في القرآن إلى التضافر المزدوج، ونعني به التضافر القرائنّي الثنائيّ بتضافر قرينتين معًا في الموضع الواحد، كتضافر الذكر والحذف، وتضافر الحذف والرتبة:

١- تضافر الذكر والحذف:

الحذف الإسناديّ للمسند إليه والمسند كثير في القرآن؛ لأغراض أبانت عنها المصادر النحويَّة والتفاسير القرآنيَّة، وهو في مواضعه يناسب السياق، وجاءت

(٣٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٣، ١٩٤.
(٣٥) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٤٠.

التخريجات النحويَّة مقدِّرة المحذوف ومفصحة عن المذكور، بما يناسب السياق وطبيعة اللغة وصحَّة المعنى واستقامته، مع الاستعانة بالقرائن اللفظيَّة والمعنويَّة في ذلك ...

فالذكر (المبنى الوجوديّ) قرينة لفظيَّة داخلة تحت (التلازم بالمبنى الوجوديّ) الذي هو أحد فروع قرينة التضام، والحذف (المعنى العدميّ أو التقدير) يكون بقرينة لفظية أيضًا؛ لأنَّه يكون دائمًا مع وجود القرينة الدالَّة على المحذوف، ولا يكون تقدير المحذوف إلاَّ بمعونة هذه القرينة، وأهم القرائن الدالَّة على المحذوف الاستلزام، وكلاهما من القرائن اللفظيَّة الداخلة في مفهوم التضام؛ ويعتمد التقدير هنا أكثر ما يعتمد على الاستلزام نفسه وعلى سبق الذكر وبواسطتهما يقدَّر المحذوف.(٣٦)

كان تضافر قرينتي الذكر والحذف في بعض المواضع القرآنيَّة؛ مسوِّغًا لتناوب ركني الإسناد الاسميّ على الكلمة الواحدة.

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۖ ﴿١٤٧﴾﴾ **البقرة: ١٤٧**

خرَّج بعض النحاة رفع (الحقّ) على الابتداء، وخبره (من ربِّك)(٣٧)، وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف، تقديره: الحقُّ من ربِّك يُتلى عليك أو يُوحى إليك.(٣٨)

وخرَّجه بعضهم على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هذا الحقُّ من ربِّك، أو هو الحقُّ من ربِّك، والضمير يعود على الحقِّ المكتوم؛ أي ما كتموه الحقُّ من ربِّك، أو ما عرفوه.(٣٩)

وحَذْفُ المسند إليه في مثل هذا ممَّا جرى على متابعة الاستعمال في حذف المسند إليه بعد جريان ما يدلُّ عليه، مثل قولهم بعد ذكر الممدوح: (فتًى)، ونحو ذلك.(٤٠)

- **المبتدأ (الحقُّ) + الخبر (من ربِّك).**
- **المبتدأ (الحقُّ) + الخبر المحذوف (يُتلى عليك / يُوحى إليك).**
- **المبتدأ المحذوف (هذا) + الخبر (الحقُّ).**

(٣٦) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢١٨، ٢٢١، ٢٢٢.
(٣٧) انظر: إعراب القرآن، للنحّاس،٩٩/١، والتبيان، ص١٢٦، والبحر المحيط،٦١٠/١.
(٣٨) انظر: البيان،١٢٥/١، والتبيان، ص١٢٦.
(٣٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج،١٩٦/١، وإعراب القرآن، للنحّاس،٩٩/١.
(٤٠) انظر: التحرير والتنوير،٤١/٢.

يتبيَّن أنَّ الحريَّة الموقعيَّة لكلمة (الحق)؛ سمحت بتناوب ركني الإسناد عليها، فصحَّ تخريجها مسندًا إليه وصحَّ تخريجها مسنداً، مع الاستعانة بتقدير المحذوف ركنًا ثانيًا، توازيًا مع تخريج المذكور ركنًا أوَّلاً.

إنَّ ذكر ركني الإسناد مع الحريَّة الموقعيَّة في التخريج الأوَّل، وتعدُّد تقدير المحذوف في التخريجين الأخيرين، مع التوسُّع في المعنى من قبل المفسِّرين، أجاز تناوب ركني الإسناد الاسميّ (المسند إليه والمسند) على كلمة (الحقّ) في الآية، وتبع ذلك تغيُّر في شكل التركيب.

فثمَّة ثلاث بنى إسناديَّة، الأولى: قوامها ذكر (المسند إليه والمسند)، والثانية: خُرِّج فيها (الحقّ) مسندًا إليه بعد حذف المسند المقدَّر جملة فعليَّة مضارعيَّة: (يُتلى عليك / يُوحى إليك)، تناسبًا مع السياق، والأخيرة: خُرِّج فيها (الحقّ) مسندًا بعد حذف المسند إليه، اسم الإشارة (هذا)، مع صحَّة المعنى واستقامته، ومناسبته السياق القرآنيّ دون لبس أو غموض.

ومن ذلك قوله: ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۚ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ۖ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿٧٢﴾ ﴾ **الحج:٧٢**

خرَّج بعض النحاة رفع (النارُ) على الخبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي النارُ(٤١)، أو هو النارُ؛ كأنَّ قائلاً قال: ما هذا الذي هو شرٌّ؟ فقيل: النارُ؛ أي هو النارُ(٤٢)، على الاستئناف.

وخرَّجه آخرون على أنَّه مبتدأ، خبره جملة (وعدها الله)(٤٣)، وهي جُمْلة مفسِّرة لقوله (بشر من ذلكم)؛ كأنَّه قيل: ما شرَّ من ذلك؟ فقيل: النارُ وعدها الله الذين كفروا.(٤٤)

- **المبتدأ المحذوف (هي / هو) + الخبر (النارُ).**
- **المبتدأ (النارُ) + الخبر (وعدها الله الذين كفروا).**

(٤١) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج،٣٥٦/٣، والكشّاف،٢١١/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح،٣٠١/١.
(٤٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج،٣٥٦/٣، وإعراب القرآن، للنحّاس،٢٣٤/٢، والكشّاف،٢١١/٤.
(٤٣) انظر: معاني القرآن، للفرّاء،١٩٨/١، والبيان،٥٢٥/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح،٣٠٢/١.
(٤٤) انظر: الدرّ المصون،٣٠٥/٨، والمقتصد في شرح الإيضاح، ٣٠٢/١.

فثمَّة مسوِّغات فرعيَّة أسهمت في تناوب ركني الإسناد الاسميّ على كلمة (النارُ) في الآية، مع التضافر القرائني بين الذكر والحذف، فخرجت (النار) على أنَّها مسند، وقدِّر المسند إليه المحذوف (هو / هي)، وخرّجت على أنَّها مسند إليه وخبرها الجملة الفعليَّة الماضويَّة (وعدها الله الذين كفروا)، وقد سمح بذلك سعة المعنى عند المفسِّرين ومعربي القرآن.

ومن ثمَّ يكون في الكلام بنيتان، الأولى قوامها الذكر: (النارُ وعدها الله الذين كفروا)، والأخرى قوامها حذف المسند إليه، وهي: (هي النارُ).

٢- تضافر الحذف والرتبة:

شغلت الرتبة النحويَّة اللغويين والبلاغيين، القدماء منهم والمحدثين؛ فذكروا فيها أقوالاً تبيِّن بلاغتها ودورها في إثراء المعنى في التراكيب العربيَّة.

فالجرجاني بيَّن أنَّ التقديم والتأخير باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرُّف، بعيد الغاية، يفتَرُّ عن بديعة، ويفضي إلى لطيفة، فتحويل اللفظ عن مكان إلى مكان في التركيب يروق مسمعُه، ويلْطُف موقعُه.(٤٥)

وثمة علاقات وروابط بين المسند إليه والمسند في التركيب الإسنادي الاسمي، وتبرز هذه العلاقات والروابط جليَّة حينما يعتري التركيب تقديم وتأخير.

تتشابك دلالات علاقات الارتباط والربط في الجملة العربيَّة وتتداخل، فلكلّ علاقة صلة بغيرها؛ والعربيَّة تميل إلى أن تتيح لأفراد جماعتها اللغويَّة التعبير عن المعنى الواحد بطرق متعددة ذات علاقات ارتباط وربط مختلفة، وتلجأ في سبيل ذلك إلى حيل تركيبية تختصّ بموقع الوظيفة النحويَّة، فتغيّر موقع أحد طرفي العلاقة فينتج من ذك نشوء علاقة أخرى صالحة للتعبير عن المعنى نفسه ولكن في سياق مختلف ولغرض مختلف أيضًا، وقد فسَّرت المدرسة التحويلية هذه الظاهرة بأنَّ البنية المضمرة العميقة قد يُعبَّر عنها ببنيات ظاهرة سطحيَّة متعدِّدة.(٤٦)

---

(٤٥) انظر: دلائل الإعجاز، ص١٠٦.

(٤٦) انظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص١٦٢.

والتقديم على وجهين، الأوّل: تقديم على نيَّة التأخير، وذلك في كلِّ لفظ أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه كتقديم الخبر على المبتدأ، والثاني: تقديم لا على نيَّة التأخير، وذلك على أن يُنقل اللفظ عن حكم إلى حكم، ويُجعل له بابٌ غير بابه، وإعرابٌ غير إعرابه؛ كأن يكون هناك اسمان يحتمل كلٌّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرًا له، مثل زيد المنطلق مبتدأ وخبر، والمنطلق زيد مبتدأ وخبر، فـ(زيدٌ) جاء مبتدأً وخبرًا، و(المنطلقُ) كذلك.(٤٧)

وقد اجتمع في التركيب الإسناديّ الاسميّ القرآنيّ الواحد نوعا التقديم، وهما: التقديم على نيَّة التأخير، والتقديم لا على نيَّة التأخير.

حدَّد النحاة رتبة التركيب الإسنادي الاسمي الأصليَّة، وهي أن يبدأ بالمسند إليه يتلوه المسند، وقد يحدث تغيير رتبي أو تقديم على نيَّة التأخير؛ فيحلَّ المسند في الرتبة الأولى يتلوه المسند إليه، ومن ثمَّ يحدث تحويل في بنية التركيب، ومع هذه التحويل الرتبي قد يكون أحد الركنين محذوفاً ويقدَّر حسب السياق، وتسمح بذلك طبيعة اللغة، وذلك كلّه يتناسب مع صحَّة المعنى واستقامته، فيحدث نتيجة لهذا التضافر القرائني الثنائي بين الحذف والرتبة تناوب ركني الإسناد على الكلمة الواحدة في القرآن، فيرد الكلام على التقديم لا على نيَّة التأخير.

فالرتبة –محفوظة كانت أو غير محفوظة– قرينة من القرائن المتضافرة على تعيين المعنى(٤٨)، ويعنى بالرتبة وصف مواقع الكلمات في التركيب، كتقديم المبتدأ على الخبر من الرتب غير المحفوظة.(٤٩)

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾ **آل عمران:١٣**

(٤٧) انظر: دلائل الإعجاز، ص١٠٦، ١٠٧.
(٤٨) انظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص٢٠٨.
(٤٩) انظر: مبادئ اللسانيات، ص٢٨٨.

خرَّج بعض النحاة رفع (فئة) على القطع والاستئناف[٥٠]؛ فهي خبر مبتدأ محذوف، التقدير: إحداهُما فئةٌ تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة[٥١]، وخرَّجه آخرون على أنَّه مبتدأ خبره مقدَّم محذوف، التقدير: منهما فئةٌ تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة.[٥٢]

- **المبتدأ المحذوف (إحداهما) + الخبر (فئةٌ).**
- **الخبر المقدَّم المحذوف (منهما) + المبتدأ المؤخَّر (فئةٌ).**

تعدُّد تقدير المحذوف في التخريجات النحويَّة، فقدِّر مسندًا إليه (إحداهما) على القطع والاستئناف والخبر (فئةٌ)، وقدِّر مسندًا شبه جملة (منهما) تقدَّم رتبة على المسند إليه (فئةٌ)؛ فكان تضافر قرينتي الحذف والرتبة في التركيب الإسناديّ الاسميّ مسوِّغا لتناوب ركني الإسناد على كلمة (فئة) في الآية، فجاءت مسندًا في تقدير تصحبه السلامة المعنويَّة، وجاءت مسندًا إليه في تقدير آخر تصحبه السلامة المعنويَّة، وهذا من السعة المعنويَّة التي يسمح بها التركيب القرآنيّ.

وفي التركيب الإسناديّ الاسميّ بنيتان، الأولى: قوامها الحذف (حذف المسند إليه)، التقدير: إحداهما فئةٌ، والأخيرة: قوامها الحذف والرتبة (حذف المسند المقدَّم على المسند إليه)، التقدير: منهما فئةٌ، والمعنى واحد في البنيتين.

وجاء ذلك في قوله: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴿٩٧﴾ ﴾ **آل عمران:٩٦- ٩٧**

خرَّج النحاة رفع (مَقامُ) على الابتداء، وخبره محذوف مقدَّم، قدَّره الأخفش (منها مقامُ إبراهيم)[٥٣]، وقدَّره آخرون (فيها مقامُ إبراهيم)[٥٤]، ووافق هذا التخريج تفسير ابن عباس؛ فهو يرى أنَّ مقام إبراهيم من الآيات، وهو الحجر المعروف والمشعر وغير ذلك.[٥٥]

(٥٠) انظر: مجاز القرآن،٨٧/١.
(٥١) انظر: معاني القرآن، للأخفش، ص٢١٠، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجّاج،٣٢٢/١، والبيان،١٧٩/١.
(٥٢) انظر: البحر المحيط،٤١١/٢.
(٥٣) انظر: معاني القرآن، للأخفش، ص٢٢٧.
(٥٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج،٣٧٥/١.
(٥٥) انظر: المُحَرَّر الوجيز،٤٧٥/١.

وخرَّجه الزجّاج على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هي مقامُ إبرهيم(٥٦)، أو هنَّ مقامُ إبراهيم؛ حيث ذهب الحسن بن أبي الحسن إلى أنَّ (الآيات البيِّنات) مقامُ إبراهيم، وقال مُجاهد: المقام الآية.(٥٧)

فقد يولِّد اختلاف التقدير اختلافًا في المعنى؛ فيتولَّد من كلِّ تقدير معنى جديد(٥٨)؛ فنتيجة لهذا التعدُّد التفسيري الذي يتوازي مع صحَّة المعنى واستقامته، تناوب ركنا الإسناد الاسميّ على كلمة (مقامُ) في الآية.

وحَذْفُ المسند إليه هنا من باب الحذف للاستعمال الجاري على تركه، وذلك في الرفع على المدح أو الذمِّ أو الترحُّم، بعد أن يجري على المسنَد إليه من الأوصاف قبل ذلك ما يبيِّن المراد منه.(٥٩)

- **الخبر المقدَّم المحذوف (فيها / منها) + المبتدأ المؤخَّر (مقامُ إبراهيم).**
- **المبتدأ المحذوف (هي / هنَّ) + الخبر (مقامُ إبراهيم)**

إنَّ ثنائيَّة تقدير المحذوف هي أحد مسوِّغات تناوب ركني الإسناد الاسميّ (المسند إليه أو المسند) على كلمة (مقام)؛ إذ خُرِّجت مسندًا إليه، وخرِّجت مسندًا؛ تبعًا لتعدُّد معاني التركيب والثراء الدلاليّ الوارد في التفاسير؛ فثمَّة معنيان، أوَّلهما: من الآيات مقامُ إبراهيم، وهو جائز، وآخرهما: الآيات هنَّ مقامُ إبراهيم، وهو جائز أيضًا، وهذا التعدُّد في تقدير المحذوف تسمح به اللغة العربيَّة بغية الوصول إلى جميع المعانى المرادة في التراكيب.

ففي الكلام معنيان وبنيتان، البنية الأولى: قوامها الحذف والرتبة: (فيها/ منها مقامُ إبراهيم)، والبنية الأخيرة: قوامها الحذف (هي / هنَّ مقامُ إبراهيم)، وللبنية الأولى معنى يختلف عن معنى البنية الأخيرة، فالمعنى في الأولى أن مقام إبراهيم آية واحدة من الآيات، والمعنى في الثانية أنَّ مقام إبراهيم هو الآيات كلّها.

(٥٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج،٣٧٥/١.
(٥٧) انظر: المُحَرَّر الوجيز،٤٧٥/١.
(٥٨) انظر: الجملة العربيّة والمعنى، ص ٢٣٣.
(٥٩) التحرير والتنوير،١٧/٤.

ومن تناوب ركني الإسناد على الكلمة الواحدة نتيجة تعدُّد تقدير المحذوف، مع صحَّة المعنى واستقامته، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ ﴿٨١﴾ ﴾ **النساء:٨١**

خرّج بعض النحاة رفع (طاعة) على الخبر لمبتدأ محذوف، تقديره: أمرُنا طاعةٌ، أو شأنُنا طاعةٌ[٦٠]، وخرّجه آخرون على أنَّه مبتدأ، خبره مقدَّم محذوف، تقديره: عندنا طاعةٌ أو منَّا طاعة.[٦١]

والمعنى على تقدير المحذوف مسندًا إليه (أمرنا / شأننا) واحد، إلاَّ أنَّ إضمار المبتدأ (أمرُنا) أجمع في القصَّة وأحسن[٦٢]، ويحَسُن الابتداء بالنكرة في مثل هذه المواضع لأنَّها مخصَّصة، ففيها بعض التعريف، أو هي قريبة من المعرفة.

- **المبتدأ المحذوف (أمرُنا / شأنُنا) + الخبر (طاعةٌ)**
- **الخبر المقدَّم المحذوف (لهم) + المبتدأ المؤخَّر (طاعةٌ).**

ومن ثَمَّ فقوله (طاعةٌ) تركيب إسناديّ اسميّ حُذف منه أحد الطرفين، فقدِّر المحذوف مسندًا إليه (أمرُنا / شأنُنا طاعةٌ)، و(طاعةٌ) مسند، وقدِّر المحذوف مسندًا مقدَّمًا (لهم طاعةٌ) فيكون (طاعة) مسندًا إليه مؤخَّرًا، والمعنى على التخريجين صحيح مستقيم.

ومن ذلك قوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ ﴿٤١﴾ ﴾ **المائدة:٤١**

خرَّج جمهور النحاة رفع (سمَّاعون) على الابتداء، وخبره المقدّم (مِن الذين هادوا)، والجملة مستأنفة[٦٣]؛ فتكون (مِن) في المعنى منفصلة عمَّا قبلها، أو غير متَّصلة به.[٦٤]

قال الفرَّاء: "وإن شئت كان المعنى: لا يَحْزُنْك الذين يُسارعون في الكُفْر من هؤلاء ولا (مِن الذين هادوا)، فتُرفع حينئذٍ (سمَّاعون) على الاستئناف"[٦٥]؛ فيكون تمام الكلام (ومِن الذين هادوا)، ثُمَّ ابتدأ (سمَّاعون للكَذب)؛ أي: هم سمَّاعون، فهي خبر مبتدأ محذوف[٦٦]، المعنى: يا أيُّها الرسول لا يَحْزُنْك المسارعون في الكفر من المنافقين ومن

(٦٠) انظر: معاني القرآن، للأخفش، ص٢٦٢، وإعراب القرآن، للنحّاس،٢٧٦/١، والبيان،٢٣٨/١.
(٦١) انظر: إعراب القرآن، للنحّاس،٢٧٦/١، والتبيان، ص٣٧٥، والدرّ المصون،٥٠/٤.
(٦٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج،٦٥/٢.
(٦٣) انظر: معاني القرآن، للفرّاء،٣٠٨/١، والبيان،٢٦٤/١، والبحر المحيط،٤٩٩/٣.
(٦٤) انظر: معاني القرآن، للفرّاء،٣٠٨/١، ٣٠٩.
(٦٥) معاني القرآن، للفرّاء،٣٠٨/١، ٣٠٩.
(٦٦) انظر: إعراب القرآن، للنحّاس،٣٢٥/١، والبيان،٢٦٤/١، وتفسير القرطبيّ،٤٨٢/٧.

اليهود، و(سمَّاعون) خبر ابتداء مضمر[٦٧]، فتحتمل العبارة أكثر من موطن للوقف والابتداء، ولكلٍّ موطن معنى.[٦٨]

وحَذْفُ المبتدأ في مثل هذا المقام من حذف المسند إليه المتَّبع والغالب في الاستعمال، عندما تتقدَّم أخبارٌ أو أوصافٌ لصاحبها، ثم يُراد الإخبار عنه بما هو إفصاح عن وصف جامع لما مضى أو أهمّ في الغرض ممَّا تقدَّمه؛ أي بعد أن يذكروا متحدّثًا عنه أو بعد أن يصدر عن شيء أمر عجيب يأتون بأخبار عنه بجُمْلَة محذوف المبتدأ منها، كقولهم للذي يُصيب من غير قصدٍ (رَمْيَةٌ من غير رامٍ).[٦٩]

- **الخبر المقدَّم (من الذين هادوا) + المبتدأ المؤخَّر (سمَّاعون).**
- **المبتدأ المحذوف (هم) + الخبر (سمَّاعون).**

يتبيَّن أنَّ ثمَّة مسوِّغات فرعيَّة أسهمت، مع التضافر القرائنيّ بين الذكر والحذف، في تناوب ركني الإسناد الاسميّ على الركن المذكور (سمَّاعون)، كالقطع والاستئناف، واتِّساع المعنى، والوقف عند تمام المعنى.

اقتصر الإسناد الاسميّ في الآية على بنيتين عميقتين، الأولى قوامها الرتبة؛ إذ تقدَّم فيها المسند على المسند إليه (ومن الذين هادوا سمَّاعون)، والأخرى قوامها الحذف؛ إذ تقوم على حذف المسند إليه (هم) تبعًا للسياق، وتقدير الركن المذكور (سمَّاعون) مسندًا، وقد سمح بذلك السياق القرآنيّ.

ثانيًا: التضافر القرائنيّ المتعدِّد (الذكر والحذف والرتبة):

يقصد بالتضافر القرائني المتعدِّد: تضافر أكثر من قرينتين في التركيب الإسنادي الاسميّ؛ فينتج عن هذا التضافر المتعدِّد تناوب ركني الإسناد على الكلمة الواحدة.

إنَّ الناظر في القرآن يدرك التلاحم والترابط القويَّ بين آياته، كلُّ كلمة رُتِّبت لغاية، ووضعت لتؤدِّي معنى في موضعها وسياقها، فلا تنافر ولا انفصام ولا تشتيت

(٦٧) انظر: المُحَرَّر الوجيز،١٩١/١، ١٩٢، والبحر المحيط،٤٩٩/٣.
(٦٨) انظر: الجملة العربيّة والمعنى، ص٢٣٣.
(٦٩) انظر: التحرير والتنوير،١٩٩/٦، و٦٠/١٩.

للمعنى[٧٠]، كما أنَّ للتقديم والتأخير في التركيب الإسناديّ في القرآن دقائق عجيبة كثيرة.[٧١]

وتتجلَّى هذه اللُحمة القويَّة في تضافر القرائن الثلاثة (الذكر والحذف والترتيب) في التركيب الإسناديّ الاسميّ الواحد في القرآن؛ فيتناوب، نتيجة هذا التضافر القرائنيّ المتعدِّد، ركنا الإسناد على الكلمة الواحدة، مع صحَّة المعنى واستقامته.

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴿١٠٧﴾ ﴾ **المائدة: ١٠٧**

خرَّج بعض النحاة رفع (فآخران) على الابتداء، وجاز الابتداء بالنكرة لحصول الفائدة به، وخبره إمَّا جملة (يقومان)[٧٢]، وإمَّا (الأوليان)، وجملة (يقومان) صفة.[٧٣]

وخرَّجه آخرون على الخبر، إمَّا خبر مقدَّم للمبتدأ المؤخَّر (الأوليان)؛ أي: فالأوليان آخران يقومان مقامهما، وجُمْلَة (يقومان) صفة[٧٤]، وإمَّا خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: فالشاهدان آخران؛ أي رجلان آخران.[٧٥]

- **المبتدأ (فآخران) + الخبر (يقومان) / الأوليان).**
- **الخبر المقدَّم (فآخران) + المبتدأ المؤخَّر (الأوليان).**
- **المبتدأ المحذوف (فالشاهدان) + الخبر (آخرن).**

نستنتج ممَّا سبق أنَّ التضافر القرائنيّ المتعدِّد بين قرينة الذكر وقرينة الرتبة وقرينة الحذف، كان مسوِّغا لتناوب ركني الإسناد على (آخران)؛ فجاءت مسندًا إليه في تقدير، ومسندًا في تقديرين.

(٧٠) انظر: دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليليّة، ص١٣٠، ١٣١.
(٧١) انظر: التحرير والتنوير،١١٠/١.
(٧٢) انظر: التبيان، ص٤٦٨.
(٧٣) انظر: البيان،٢٧٩/١، والتبيان، ص٤٦٨، ٤٦٩.
(٧٤) انظر: البيان،٢٧٩/١، والتبيان، ص٤٦٩.
(٧٥) انظر: البيان،٢٧٩/١، والتبيان، ص٤٦٨، والتحرير والتنوير،٨٩/٧.

ففي التركيب الإسناديّ الاسميّ ثلاث بنى، الأولى: قوامها الذكر (فآخران يقومان / الأوليان)، والثانية: قوامها الرتبة (فآخران الأوليان)، والأخيرة: قوامها الحذف (حذف المسند إليه)، التقدير (فالشاهدان آخران)، مع صحَّة الدلالة واستقامتها في البنى الثلاثة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ۝١١ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝١٢ ثُلَّةٞ مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝١٣ وَقَلِيلٞ مِّنَ ٱلۡأٓخِرِينَ ۝١٤ عَلَىٰ سُرُرٖ مَّوۡضُونَةٖ ۝١٥﴾ **الواقعة**: ١٠ – ١٥

خرَّج جمهور النحاة رفع (ثُلَّةٌ) على الابتداء، والخبر يتردَّد بين الذكر والحذف والتقديم والتأخير، فهو إمَّا شبه الجملة المقدّم (في جنَّات النعيم)[٧٦]، وإمَّا شبه الجملة بعده (على سُرُرٍ)[٧٧]، وإمَّا مضمَر مقدَّم تقديره (منهم)؛ أي من السابقين، فوقع التقسيم في السابقين.[٧٨]

وخرَّجه بعضهم على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هم ثُلَّةٌ، فيكون (على سُرُرٍ) خبرًا ثانيًا[٧٩]، ويكون (في جنَّات النعيم) خبرًا لمبتدأ محذوف؛ أي هم في جنَّات النعيم، أو حالاً من الضمير في (المقرَّبون)، أو ظرفًا، ويكون الكلام تامًّا عند قوله: (النعيم).[٨٠]

- **الخبر المقدَّم (في جنَّات النعيم) + المبتدأ المؤخَّر (ثُلَّةٌ).**
- **المبتدأ (ثُلَّةٌ) + الخبر (على سُرُرٍ).**
- **الخبر المقدَّم المحذوف (منهم) + المبتدأ المؤخَّر (ثُلَّةٌ).**
- **المبتدأ المحذوف (هم) + الخبر (ثُلَّةٌ).**

أجازت سعة التركيب القرآني تناوب ركني الإسناد الاسمي على كلمة (ثُلَّةٌ) دون أن يتأثَّر المعنى؛ فخرَّجها الجمهور مسندًا إليه وفي المسند أوجه مذكورة في الاية تتأرجح في الرتبة بين التقديم والتأخير، وخرَّجها بعض النحاة مسندًا مع تقدير مسند إليه محذوف يناسب السياق دون أن يتأثَّر المعنى.

(٧٦) انظر: البيان،٧٠٧/٢، والتبيان، ص١٢٠٣.
(٧٧) انظر: التبيان، ص١٢٠٣.
(٧٨) انظر: الدرّ المصون،١٩٧/١٠.
(٧٩) انظر: البيان،٧٠٧/٢، والتبيان، ص١٢٠٣.
(٨٠) انظر: التبيان، ص١٢٠٣.

جاء في التركيب الإسناديّ الاسميّ أربع بنى، الأولى: قوامها الذكر (ثُلَّة على سُرُرٍ) وهو أصل الرتبة في التركيب الإسناديّ الاسميّ بذكر الركنين والتزام الرتبة الأصليَّة، والثانية: قوامها الرتبة (في جنَّات النعيم ثُلَّةٌ)؛ إذ تقدَّم فيها المسند على المسند إليه، والثالثة: قوامها الحذف والرتبة (منهم ثُلَّةٌ)، إذ حُذف فيها المسند المقدَّم على المسند إليه، والأخيرة: قوامها الحذف فقط (هم ثُلَّةٌ)، (حذف المسند إليه) مع التزام الرتبة الأصليَّة دون تقديم أو تأخير، والمعنى صحيح في البنى كلِّها.

المسوِّغ الرابع: اتِّفاق المسند إليه مع المسند لفظًا ومعنى:

اتَّفق المسند إليه مع المسند لفظًا ومعنى في التراكيب الإسناديَّة الاسميَّة في القرآن، إذ جاءت كلمة واحدة مذكورة يصحُّ تخريجها مسندًا إليه أو مسندًا إله، وكذلك كلمة واحدة محذوفة يصحُّ تقديرها مسندًا إليه أو مسندًا؛ فنتج عن هذا الاتِّفاق اللفظي المعنويَّ تناوب ركني الإسناد على الكلمة الواحدة.

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ ﴿١٣﴾ ﴾ **الأنفال**: ١٣

خرَّج بعض النحاة (ذلك) على الابتداء وخبره محذوف تقديره: ذلك الأمرُ(٨١)، وقيل: (ذلك) مبتدأ وخبره (بأنَّهم)؛ أي ذلك مستحَقّ بشقاقهم، أو ذلك العقاب وقع عليهم بسبب مشاقَّتهم(٨٢)، وخرَّجه آخرون على الخبر لمبتدإ محذوف، تقديره: الأمرُ ذلك.(٨٣)

صحَّ اجتماع وظيفتين نحويتين (المبتدأ والخبر) على المبنى الواحد المذكور (ذلك)، والأمر نفسه في الركن الإسناديّ المقدَّر (الأمر).

- **المبتدأ (ذلك) + الخبر المحذوف (الأمرُ).**
- **المبتدأ (ذلك) + الخبر (بأنَّهم).**
- **المبتدأ المحذوف (الأمرُ) + الخبر (ذلك).**

(٨١) انظر: البيان،٣٤٩/١، والتبيان، ص٦١٩.
(٨٢) انظر: الكشَّاف،٥٦٣/٢، والتبيان، ص٦١٩، والبحر المحيط،٤٦٦/٤.
(٨٣) انظر: البيان،٣٤٩/١.

إنَّ اتِّفاق المسند إليه مع المسند لفظًا معنى في الآية، تقديره (الأمرُ / ذلك)، سمح بتناوب ركني الإسناد على كلمة (ذلك) المذكورة، فخرَّجها بعض النحاة مسندًا إليه، وخرَّجها آخرون مسندًا، وقد أسهم في ذلك قرينة الذكر والحذف في ركني الإسناد.

روى ابن هشام عن ابن إياز: "إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرًا فأيُّهما أولى؟ قال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأنَّ الخبر محطّ الفائدة. وقال العبدي: الأولى كونه الخبر؛ لأنَّ التجوُّز في أواخر الجُمْلَة أسهل".(٨٤)

جاز في الركن الإسناديّ المذكور في الآية أن يكون مسندًا إليه في تقدير (ذلك الأمرُ)، وأن يكون مسندًا في تقدير آخر (الأمرُ ذلك)، كما جاز في الركن المحذوف (الأمرُ) أن يقدَّر مسندًا إليه وأن يقدَّر مسندًا؛ والمعنى واحد في التخريجين.

ففي التركيب الإسناديّ الاسميّ ثلاث بنى، الأولى: قوامها الذكر (ذلك بأنَّهم)، والبنيتان الثانية والأخيرة اتفقتا لفظًا ومعنى، الثانية: قوامها حذف المسند (ذلك الأمرُ)، والأخيرة: قوامها حذف المسند إليه (الأمرُ ذلك)، وقد جاء المحذوف واحدًا سواء قُدِّر مسندًا إليه أو مسندًا، كما أنَّ المذكور واحدٌ سواء قُدِّر مسندًا إليه أو مسندًا.

اتَّفق المسند إليه مع المسند لفظًا ومعنى، في العنصر المذكور (ذلك)، وكذلك في العنصر المحذوف (الأمرُ)؛ فكان ذلك مسوِّغًا لتناوب ركني الإسناد على كلمة (ذلك).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴿١٤﴾ ﴾ **الأنفال: ١٤**

قوله: (ذلكم) خبر لمبتدإ محذوف، تقديره (ذلكم الأمرُ)، أو مبتدأ خبره محذوف، تقديره (الأمرُ ذلكم)، ثم قال: (وأنَّ للكافرين عذابَ النار)، أي الأمرُ ذلكم وهذا؛ فلذلك انفتحت (أنَّ)(٨٥)، أو ذلكم واقع أو مستحقّ، والأمرُ أنَّ للكافرين عذاب النار.(٨٦)

- **المبتدأ (ذلكم) + الخبر المحذوف (الأمرُ).**
- **المبتدأ المحذوف (الأمرُ) + الخبر (ذلكم).**

(٨٤) مُغني اللبيب،٣٨٥/٦.
(٨٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج،٣١٩/٢.
(٨٦) انظر: التبيان، ص٦١٩، ٦٢٠.

ومن ثمَّ ففي التركيب الإسناديّ الاسميّ بنيتان وفقًا لموضع المحذوف، الأولى: قوامها حذف المسند (ذلكم الأمرُ)، والثانية: قوامها حذف المسند إليه (الأمرُ ذلكم)، وقد سمح تعدُّد تقدير موضع المحذوف في تناوب ركني الإسناد على كلمة (ذلكم)، فجازت أن تكون مسندًا إليه، وأن تكون مسندًا، والمعنى واحد في التقديرين؛ وذلك لاتِّفاق المسند إليه مع المسند لفظًا ومعنى، وساعد في ذلك السعة الدلاليَة للتركيب الإسناديّ الاسميّ في القرآن.

نتائج البحث:

تمخَّض التطواف في بحث (مسوِّغات تناوب ركني الإسناد الاسميّ على الكلمة الواحدة في القرآن)، عن النتائج الآتية:

- يصعب الحكم القطعيّ على كلمة بعينها بأنَّها مسند إليه فقط أو مسند فقط في الجملة القرآنيَّة؛ إذْ تصلح الكلمة الواحدة أن تكون مسندًا إليه ومسندًا في التركيب الإسناديّ الاسميّ في آنٍ واحد؛ نتيجة مسوِّغات التناوب الإسناديّ الاسميّ؛ فتحوي الكلمة فائدتي الابتداء والإخبار.
- ثمَّة مسوِّغات رئيسة للتناوب الإسناديّ الاسميّ، هي: الحريَّة الموقعيَّة، وتعدُّد تقدير المحذوف، والتضافر القرائنيّ، واتِّفاق المسند إليه مع المسند لفظًا ومعنى.
- ثمَّة مسوِّغات فرعيَّة تسهم في التناوب الإسناديّ الاسميّ، مثل: تعدُّد الدلالات، وتعدُّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، والقطع والاستئناف، والوحدة الإعرابيَّة، واتِّساع المعنى، وموضع الوقف.
- يصحُّ تقدير الكلمة الواحدة المذكورة مسندًا في تخريج، ومسندًا إليه في تخريج آخر، هذان التقديران تمخَّضت عنهما آراء المفسِّرين حسبما ورد من مسوِّغات، مثل: اقتضاء السياقات، وسعة الدلالات، والحريَّة الموقعيَّة للكلمات.
- كان غرْث بذور (اللابديَة الإسناديَّة) على يد سيبويه؛ إذ بيَّن أنَّ الإسناد لا بدَّ له من ركنين هما المسند والمسند إليه.
- وردت آيات قرآنيَّة تنعم فيها بعض الكلمات بالحريَّة الموقعيَّة تقديمًا وتأخيرًا، أو اللامحدوديَّة المواقع في اللغة العربيَّة، وهي عكس الموقعيَّة المحدودة أو الجمود الموقعيّ.
- يُردُّ تناوب ركني الإسناد الاسمي على الكلمة الواحدة إلى الوحدة الإعرابيَّة؛ أي اشتراك المبتدأ والخبر في إعراب وهو الرفع، وعلامة واحدة، وسماح النصّ القرآني بتعدُّد المعنى الوظيفي (المبتدأ – الخبر) للمبنى الوجوديّ الواحد، توازيًا مع صحَّة المعنى واستقامته.

- توصل البحث إلى أنَّ الكلام قد يكون فيه بنيتان اسميَّتان، قوامهما ذكر المسند إليه والمسند، وهما بنيتان سطحيَّتان لا بنية عميقة لهما؛ فليست كلّ بنية سطحيَّة في كلام العرب تنشأ عن بنية عميقة؛ إنَّما قد يكون الكلام بنية سطحيَّة ظاهرة لا لبس فيها ولا غموض ولا تقدير ولا تأويل ولا حذف ولا إضمار ولا تقديم ولا تأخير، وهذا أصل البنى اللغويَّة جمعاء.
- يردُّ التناوب الإسناديّ الاسمي في القرآن إلى مسوِّغ تعدُّد تقدير المحذوف؛ وأسبابه: وجود الدليل ووضوح المعنى وأمن اللبس، وكون المحذوف مدركًا في البنية العميقة.
- جاز في التركيب الإسناديّ الاسميّ في القرآن تقدير أحد ركني الإسناد أو حذفه، ولم يضق السياق على تحديد الركن المحذوف؛ فتناوب ركنا الإسناد الاسميّ على الكلمة الواحدة، مذكورة كانت أو محذوفة.
- الحذف الإسناديّ للمسند إليه والمسند كثير في القرآن؛ لأغراض أبانت عنها التخريجات النحويَّة والتفاسير القرآنيَّة، منها مناسبة السياق وطبيعة اللغة وصحَّة المعنى واستقامته، مع الاستعانة بالقرائن اللفظيَّة والمعنويَّة.
- أجاد اللغويُّون قديمًا وحديثًا في ثقل متون مؤلفاتهم بالكتابة عن الحذف في كلام العرب، وجانبهم الصواب فيما يستحقُّ الإجادة لما في الحذف من أغراض وإفادة؛ فالحذف في مواضعه هو العدم المقدَّم على الوجود؛ لوجود الدليل ووضح المعنى وأمن اللبس، وإدراكه في البنية العميقة.
- يرِد – نتيجة التناوب الإسنادي الاسميّ– في التركيب الإسناديّ الاسميّ بنيتان أداتهما الحذف (المسند إليه أو المسند) ، ويكون المعنى واحدًا في البنيتين، أي يستوي في ذلك المسند إليه والمسند دون مزية لأحدهما على الآخر.
- يعدُّ التضافر القرائنيّ مسوِّغا من مسوِّغات تناوب ركني الإسناد على الكلمة الواحدة في القرآن، وجعل البحث التضافر نوعين، هما: التضافر المزدوج، والتضافر المتعدِّد.
- يُردّ تناوب ركني الإسناد الاسميّ على الكلمة الواحدة في القرآن إلى نوعين من التضافر القرائني، اوّلهما: التضافر المزدوج، ونعني به التضافر القرائني الثنائي

بتضافر قرينتين معًا في الموضع الواحد، كتضافر الذكر والحذف، وتضافر الحذف والرتبة، وآخرهما: التضافر المتعدِّد، ويقصد به تضافر ثلاث قرائن في الموضع الواحد، كتضافر الذكر والحذف والرتبة.

- سمحت الحريَّة الموقعيَّة للكلمة القرآنيَّة سمحت بتناوب ركني الإسناد على الكلمة، فصحَّ تخريجها مسندًا إليه وصحَّ تخريجها مسنداً، مع الاستعانة بتقدير المحذوف ركنًا ثانيًا، توازيًا مع تخريج المذكور ركنًا أوَّلاً.
- اجتمع في التركيب الإسناديّ الاسميّ القرآنيّ الواحد نوعا التقديم، وهما: التقديم على نيَّة التأخير، والتقديم لا على نيَّة التأخير.
- كان تضافر قرينتي الحذف والرتبة في التركيب الإسناديّ الاسميّ مسوِّغا لتناوب ركني الإسناد على الكلمة الواحدة، فجاءت مسندًا في تقدير تصحبه السلامة المعنويَّة، وجاءت مسندًا إليه في تقدير آخر تصحبه السلامة المعنويَّة، وهذا من السعة المعنويَّة التي يسمح بها التركيب القرآنيّ، ويكون في التركيب الإسناديّ الاسميّ بنيتان، الأولى: قوامها الحذف (حذف المسند إليه)، والأخيرة: قوامها الحذف والرتبة (حذف المسند المقدَّم على المسند إليه)، والمعنى واحد في البنيتين.
- إنَّ ثنائيَّة تقدير المحذوف هي أحد مسوِّغات تناوب ركني الإسناد الاسميّ (المسند إليه أو المسند) على الكلمة؛ إذ خُرِّجت مسندًا إليه، وخرِّجت مسندًا؛ تبعًا لتعدُّد معاني التركيب والثراء الدلاليّ الوارد في التفاسير (التعدُّد التفسيريّ)، وهذا التعدُّد في تقدير المحذوف تسمح به اللغة العربيَّة بغية الوصول إلى جميع المعانى المرادة في التراكيب، إذ يكون في الكلام بنيتان، لكل واحدة منهما معنى يختلف عن معنى الأخرى، وهو صحيح في البنيتين.
- اقتصر الإسناد الاسميّ في بعض المواضع على بنيتين عميقتين، الأولى قوامها الرتبة؛ إذ تقدَّم فيها المسند على المسند إليه، والأخرى قوامها الحذف؛ إذ حذف المسند إليه تبعًا للسياق، مع تقدير الركن المذكور مسندًا، وقد سمح بذلك السياق القرآني.
- توصَّل البحث إلى أنَّ تناوب ركني الإسناد الاسمي على الكلمة القرآنيَّة الواحدة قد ينتج عنه معنى جديد فيتعدَّد المعنى، وقد يظلَّ المعنى كما هو لا يتغير.

- بلغ عدد البنى في التركيب الإسناديّ الاسميّ الواحد، نتيجة التضافر القرائني المتعدِّد، أربع بنى تركيبيَّة، الأولى: قوامها الذكر، والثانية: قوامها الرتبة، والثالثة: قوامها الحذف، والأخيرة: قوامها الحذف والرتبة، مع صحَّة الدلالة واستقامتها في البنى كلِّها.
- اتَّفق المسند إليه مع المسند لفظًا ومعنى في التراكيب الإسناديَّة الاسميَّة في القرآن، إذ جاءت كلمة واحدة مذكورة يصحُّ تخريجها مسندًا إليه أو مسندًا إليه، وكذلك كلمة واحدة محذوفة يصحُّ تقديرها مسندًا إليه أو مسندًا؛ فنتج عن هذا الاتِّفاق اللفظي المعنويَّ تناوب ركني الإسناد على الكلمة الواحدة، وصحَّ اجتماع وظيفتين نحويَّتين (المبتدأ والخبر) على المبنى الواحد المذكور، والأمر نفسه في الركن الإسناديّ المقدَّر أو المحذوف، والمعنى واحد في التخريجين.

المصادر والمراجع

- أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية، عماد الدين نايف محمد الشمري، رسالة ماجستير، إشراف: يحي عبابنة، كلية الآداب، جامعة مؤتة، ٢٠٠١م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١ه)، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٢٨هـ)، تخريج وتحقيق: محمد تامر وآخرين، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت٦١٦هـ) تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن يوسف أبو حيّان الأندلسي (٤٧٥هـ)، تح: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، د.ت.
- البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، قرظه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
- الجامع لأحكام القرآن والمُبَيِّن لما تضمّنه من السُّنةِ وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.
- الجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرَّائي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ت.
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- دراسات في الإعراب، عبد الهادي الفضلي، مكتبة تهامة، جدة، السعودية، ط١، ١٩٨٤م.
- دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليليّة، منير محمود المسيري، تقديم: عبد العظيم المطعني، وعلي جمعة، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت٤٧١ أو ٤٧٤ه)، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، د.ن، ١٩٨٤.

- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين بن أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
- ظاهرة تعدُّد الوظيفة النحويَّة في التركيب اللغوي (الخبر – الحال – النعت)، مها عبد الرحمن السبيعي، رسالة ماجستير، إشراف: محيي الدين محسَّب، جامعة الملك سعود، عمادة الدراسات العليا، ١٤٢٨هـ.
- العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.
- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو عثمان بن قَنبر (ت١٨٢هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- كتاب معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعَدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تح: هدى محمود قرّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١١٩٩٠م.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: أحمد عادل عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: مختار غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.
- مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدّور، دار الفكر، دمشق، ط٣، ٢٠٠٨م.
- مجاز القرآن، أبو عُبيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى التَّيمِيّ (ت٢١٠هـ)، عارضه بأصوله وعلّق عليه: محمد فؤاد سَزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحقّ بن عطيّة الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السِّرِّي بن سَهل الزجّاج (ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، خرّج أحاديثه: علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- معاني القرآن، أبو زكريّا يَحي بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجَّار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، والهيئة العامّة المصريّة، للكتاب، ط٢، ١٩٨٠م.

- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثيّة، الكويت، ٢٠٠٠م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشد، العراق، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ط٣، ١٩٩٤م.
- المقرب، علي بن مؤمن بن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ١٩٩٧م.
- نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية، مختار درقاوي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ب/ قسم الأدب والفلسفة، ع١٢، جوان ٢٠١٤م.
- الوسائط اللغوية اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، محمد الأوراغي، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط١، ٢٠٠١م.